القضية الفلسطينية في العقد الاخير ، وكانا وراء تحول هذه القضية من صاعق ثورى الى عبء يتهدد القوى الجديدة ومخططاتها ، وجب بالتالى الخلاص منه ٠ وعلى كل حال ، فاننا لا نريد ان نثبت هنا ان صعود القضية الفلسطينية مرتبط بصعود قوى طبقية ثورية الى السلطة في البدان العربية وحسب ، بل اننا نريد ان نثبت ان التشوه الذي أصاب القضية الفلسطينية نابع بالاساس من التشهوه الاكبر الذي اصاب الثورة الديمقراطية ومهماتها ، وحولها الى تــورة ضــد مستقبلها ، والى تطور مقطوع الرأس ، يتعارض حاضره مع غده ، وتتناقض ... قيادته مع جماهيره • وبكلمات اخرى : ان القضية الفلسطينية قد غدت جزءا من ثورة ديمقراطية منفتحة على الاشتراكية وآيلة اليها ، وبما ان هذه ليست ممكنة ( بدليل فشل سابقتها ) ان لم تكن قيادتها للطبقة العاملة وحلفائها ، فان انتصار الثورة الديمقراطية برمتها قد غدا جزءا من انتصار الثورة الاشتراكية وقواها، كما صار انتصار الثورة الديمقراطية مرهونا بانتصار قوى الثورة الاشتراكية ، لان الحديث عن انتصار الثورة الاشتراكية التام ، ينقلنا مرة اخرى الى مفاهيم البرجوازية التقليدية حول ضرورة وجود مرحلتين للنضال من أجل فلسطين ، واحدة غير فلسطينية ، والثانية فلسطينية تبدأ بعد نهاية المرحلة الاولى ( الاستعدادات ) رهنا ، ستسير مهمات الثورتين الديمقراطية والاشتراكية يدا بيد ، وستتزامل مهمات التحرر الوطنى والقومى مع مهمات البناء الاشتراكي ، وستنشأ علاقة جدلية بينهما ، ليس في المآل الاخير ، بل وفي المهمات اليومية ، وليس في العموميات ، بل وفي التفاصيل ، ولن يكون هناك من حاجة لانتصار الثورة الاشتراكية انتصارا تاما وناجزا ، بل سيكون بالامكان تصور تطـــور مركب ، يؤثر التطور الثورى الديمقراطي في شكل التطور الاشتراكي ، ويتحدد التطور الديمقراطي بالصورة التي تحل بها المهمات الاشتراكية ، وبآفاق هـــذا الحل • انها مرحلة مركبة ومعقدة ، سيترافق فيها النضال من أجــل تحريــر فلسطين ، مع النضال في سبيل الوحدة العربية ، مع النضال في سبيل حـــل مشكلة التأخر العربي ، مع النضال في سبيل ايجاد حلول ثوريــة للمشكلــة السياسية ، كما تتجلى في العلاقة بين الدولة والطبقة والجماهير · وبمقدار ما نتقدم ، عندئذ ، على طريق حل المهمات الديمقراطية سينفتح الدرب امامنا لحــل المهمات الاشتراكية للثورة وبالعكس

ان السياسة الراهنة تقوم على فصل القضية الفلسطينية عسن الاوضاع الداخلية للكيانات القائمة ، اما السياسة المستقبلية فستقوم على دمج القضية الفلسطينية بالاوضاع الداخلية ، وربط هذه بالقضية الفلسطينية الى ابعد حسد وأكبر درجة ، بحيث تنشأ بينهما تلك الوحدة العضوية الوثيقة ، التي تقوم في العادة بين مهمات الثورتين الديمقراطية والاشتراكية ، كيما تصبح كل واحدة منهما شرطا للاخرى ، تفترضها وتتحقق بها •